

# إتحاد المغرب العربي: قراءة إقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد

الاستاذة: **بلفاسمي رقية**

أستاذة مساعدة " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية  
جامعة العربي التبسي - تبسة

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور إقتصادي لمنظمة إتحاد المغرب العربي من منظور وظيفي جديد، وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لعملية التكامل الإقتصادي، وتحليل الأسس النظرية للمقاربة الوظيفية الجديدة في تفسير التكامل، وكذا تحليل السياق التأسيسي لإتحاد المغرب العربي، وصولاً إلى تحليل أهداف إتحاد المغرب العربي من منظور الوظيفية الجديدة. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من تنوع الأهداف المتضمنة في المعاهدة المنشأة لإتحاد المغرب العربي على الصعيد الإقتصادي من خلال المعاهدات والإتفاقيات المتبادلة بين الدول المغاربية، إلا أن التجسيد العملي لهذه الأهداف لم يكن بالصورة المنتظرة، بالنظر للعديد من الصعوبات والمعوقات التي أدت إلى فشل وعدم فعالية المنظمة ككل.

## Summary:

This study aims to provide an economic vision for the Arab Maghreb Union with new perspective career, by identifying the conceptual framework for the process of economic integration, and analysis of the theoretical foundations of the new functional approach, by analyzing the founding context of the Arab Maghreb Union, also the objectives of the Maghreb Union with new functional perspective.

The study concluded that despite the diversity of objectives contained in the establishing treating of the Maghreb Union on the economic level through treaties and agreements exchanged between the Maghreb countries, but at the practical levels of these goals was not the image expected, cause many difficulties and obstacles that have led to the failure and lack of the effectiveness of the organization as a whole.

## مقدمة:

يعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي وأمرا لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يتجه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والإستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي ، وما يفرضه من قيود على إمكانات هذه الدول وقدراتها الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية ، وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي الإفريقي وأدركته الدول الإفريقية، حيث إرتبطت حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ الستينات من القرن العشرين بمساعي الدول الإفريقية لإستكمال إستغلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على إستقلالها المباشر عن الدول الإستعمارية، وقد تنوعت مساعي وأشكال التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية ، وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل.

وتعد تجربة التكامل المغربي من أبرز التجارب التي ظهرت في شمال إفريقيا ، والتي تمتد جذورها إلى الفترة الإستعمارية لتجسد فعليا بعد الإستقلال من خلال تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة سنة 1964م، والتي أقيمت لأجل بعث إندماج وتكامل إقتصادي مغربي، ولكن التجربة توقفت سنة 1975م لأسباب عديدة لتدخل المنطقة ما يشبه حربا باردة، و إستمر الوضع إلى أن ظهرت جديدة وتطورات سريعة على مستوى بنية النظام الدولي ، والتي من أبرز معالمها إقتراب بواذر نهاية الحرب الباردة، وبروز العامل الإقتصادي كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية خاصة مع تصاعد العملاق الأوربي، ومن هنا كانت الدعوة للرجوع إلى البيت المغربي وإنشاء إتحاد المغرب العربي في السابع عشر من فبراير 1989م.

يمثل إتحاد المغرب العربي مجموعة إقتصادية وسياسية تضم الدول المغربية الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب ، موريتانيا، وهو تكتل يهدف إلى تثمين أواصر الاخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل المغربي، فقد تأسس إتحاد المغرب العربي كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني.

مما سبق يتضح أن موضوع الدراسة على قدر كبير من الأهمية في كونه يحاول التركيز على تجربة التكامل المغربي ، وذلك بالتطرق إلى الجوانب الإقتصادية لهذه التجربة من خلال تحليل أهداف الإتحاد بمنطق إقتصادي، معتمدين في ذلك على الطرح الوظيفي الجديد للتكامل، وعليه ومعالجة هذا الموضوع تم إعتداد الإشكالية التالية:

ماهي المقاربة الإقتصادية التي إعتمدتها الدول المغربية لتحقيق التكامل والإندماج

الإقتصادي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية إعتدنا خطة مبنية على أربع عناصر: نتناول في الأول الإطار المفاهيمي للتكامل وفي الثاني الطرح الوظيفي الجديد للتكامل، وفي الثالث إتحاد المغرب العربي النشأة والأهداف ، وفي الرابع القراءة الإقتصادية لأهداف إتحاد المغرب العربي من منظور وظيفي جديد.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتكامل:

أ. تعريف التكامل الإقتصادي:

يقصد بالتكامل الإقتصادي: "إتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الإقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التمييز الذي يكون راجعا إلى الإختلاف في هذه السياسات"<sup>1</sup>.  
كما يشير مصطلح التكامل الإقتصادي إلى: "العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الإقتصادي، والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها إقتصاد واحد، تتوافر فيه حرية إنتقال السلع والأفراد ورؤس الأموال لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الإقتصادية في كافة المجالات"<sup>2</sup>.

وفي إطار المفهومين أعلاه فالتكامل الإقتصادي قد يكون تكامل عام وشامل كما قد يكون تكامل قطاعي، حيث يقصد بالنوع الأول أن تطبق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الإقتصاد في الدول الأطراف فيه، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون فيه عملية التكامل مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة"<sup>3</sup>.

ويعرف العالم الإقتصادي بيلابالاسا Bella Balassa التكامل بأنه: "إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الإقتصادية لدولتين أو أكثر بإتجاه تحقيق الإندماج بينها، وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة إقتصادية جديدة متميزة"<sup>4</sup>.

أما فاجدا Vajda فقد ميز بين نوعين من التكامل التجاري وهما:

- التكامل من خلال السوق: والذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق المجتمع

التكاملي دون عائق.

- التكامل من خلال الإنتاج: والذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن

بلوغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي"<sup>5</sup>.

وما يمكن أن نستشفه من التعاريف السابقة أنها تتفق حول مسائل مشتركة وهي:

- أن التكامل الإقتصادي يكون بين دول متقاربة في المصالح الإقتصادية أو الموقع الجغرافي

كعامل مشترك محفز للتكامل.

- التكامل هو نتاج تفاعل إجتماعي وإقتصادي للدول الأعضاء.

- يأخذ التكامل صورتين إما تكامل قطاعي متدرج أو تكامل شامل.  
- يهدف التكامل إلى توحيد السياسات الإقتصادية للدول المعنية عن طريق تحرير حركة إنتقال عوامل الإنتاج من رؤوس الأموال والسلع والخدمات ، اليد العاملة والإستثمارات.

#### ب- مراحل التكامل الإقتصادي:

التكامل الإقتصادي كمنهاج، يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات، وتزداد درجة التكامل كلما إنتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الإنصهار في وحدة واحدة وهي آخر درجات التكامل ، وهذه الخطوات أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل الإقتصادي ، وتقوم على المدخل التجاري، ويعتبر العالم الإقتصادي بيلا بالاسا أول من حدد هذه الدرجات وهي خمس نوضحها في الآتي:

#### 1- منطقة التجارة الحرة:

تعد أبسط مراحل التكامل الإقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض مائتراه مناسبة من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة.<sup>6</sup>

#### 2- إتحاد جمركي:

يتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع، بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي.<sup>7</sup>

#### 3- سوق مشتركة:

يذهب هذا الشكل خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي عن طريق إزالة كافة القيود أيضا على حركة إنتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوق واحدة يتم من خلالها إنتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة.<sup>8</sup>

#### 4- إتحاد إقتصادي:

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة، من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية.<sup>9</sup>

#### 5- إندماج إقتصادي:

هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الإقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل الأربع السابقة:

• توحيد السياسات الإقتصادية.

• إيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات.

• وضع عملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن التكامل الإقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.<sup>10</sup>

ثانيا- الطرح الوظيفي الجديد للتكامل:

تشكل الوظيفية الجديدة بزعامة أرنست هاس Ernest Haas الإطار الفكري النظري للمجموعة الأوربية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الإقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوربية، بالإضافة إلى إسهامات من المنظرين الذين ينتمون للوظيفية الجديدة أمثال " إمتيائي إيتزيوني " EmitaieEtzioni و كارل دوتش Karl DeutchJ، و جوزيف ناي Jozef Nye. وتمثل كل مساهمة من هذه المساهمات مرجعية فكرية للظاهرة التكاملية.

وقد اعتمدت الوظيفية الجديدة على مجموعة من الافتراضات في تصورها للمقاربة التكاملية الإقليمية والتي تجملها في الآتي:

- 1- الإعتماد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي.
- 2- التكامل يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي.
- 3- وجوب إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية.<sup>11</sup>
- 4- عنصر الولاء للتنظيم المركزي الإقليمي لإنشاء العملية التكاملية.
- 5- التسييس التدريجي من خلال الإنتقال من المسائل الفنية التقنية إلى المسائل السياسية.
- 6- مبدأ التعميم أو الإنتشار Spill – over الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى الإنتشار والتكامل في بقية القطاعات الأخرى.<sup>12</sup>

ثالثا: إتحاد المغرب العربي النشأة والأهداف:

أ - تأسيس إتحاد المغرب العربي: يرجع قيام إتحاد المغرب العربي إلى القمة المغربية التي جمعت القادة المغربية في الجزائر بتاريخ 10 جوان 1988م وبمشاركة ملك المغرب الحسن الثاني، وعتبرت إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة،

والتي تم من خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة إتحاد مغاربي يمهّد لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك، وهو ما تم التأكيد عليه خلال إجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989م، حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد إتحاد المغرب العربي.<sup>13</sup>

#### ب- أهداف إتحاد المغرب العربي:

إنطلقت دول إتحاد المغرب العربي لأجل إرساء التكامل بمجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، والتي تتلخص ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و إنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.<sup>14</sup>

ومن خلال نص هذه المادة يمكن أن نستشف الأهداف الإقتصادية الحقيقية التي بعث لأجلها إتحاد المغرب العربي.

-قضت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، ولأنك أن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي، ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي، بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.
- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي، وعلى ذلك يجب توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لإستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة، ويقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والإقتصادية والإتحادية.

• تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الإقتصادي

المغربي.<sup>15</sup>

ولتحقيق هذه الأهداف حدد أول إجتماع لمجلس الرئاسة المغربي عام 1990م أربعة مراحل يتم الإنتقال وفقها لأجل الوصول إلى آخر مرحلة للتكامل وهذه المراحل هي:

- إقامة منطقة تبادل حر عام 1992م.

- إقامة إتحاد جمركي عام 1995م.

- إنشاء سوق مشتركة عام 2000م.

- الوصول إلى إرساء إتحاد إقتصادي كأخر مرحلة للإتحاد المغربي.<sup>16</sup>

ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري خلق شركات إقتصادية مغربية ، وكذلك مجمعات صناعية في إطار تكاملي وليس تنافسي والهدف هو الوصول إلى السوق المغربية المشتركة، ودعم روابط تعاون وتكامل جديدة مع المجموعات الأخرى ، وكذلك مع السوق الأوروبية المشتركة.<sup>17</sup>

وذلك من أجل تقوية مركزها التفاوضي أمام هذه السوق، والتي تعد الشريك الأول لها والمتضمن لمنافسين إقتصاديين يشكلون خطر للتجارة الخارجية المغربية مع السوق الأوروبية.

**رابعاً- القراءة الإقتصادية لأهداف إتحاد المغرب العربي من منظور وظيفي جديد:**

من خلال ما تم التعرض إليه وبمنظرة متفحصة نجد أن القادة المغربية للدول الخمس عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية معمر القذافي، وعن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي، وعن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد، وعن المملكة المغربية الحسن الثاني، وعن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ، وهم الذين يمثلون الإرادة السياسية العليا لدولهم، أرادوا أن يؤسسوا من خلال هذا الإتحاد تكامل إقليمي جهوي مغربي يضم دول المنطقة الخمس، وهنا نستشف أن الخلفية الأساسية لقيام إتحاد المغرب العربي هي الطرح الوظيفي الجديد الذي يدعو إلى التكامل الجهوي . وقد حدد الإتحاد لأجل التكامل مجموعة من الأهداف المتنوعة فالتكامل المنشود لم يقتصر على المضمون الإقتصادي فحسب بل يشير إلى إرتباط هذا المضمون بأبعاده السياسية الأمنية الثقافية والإنسانية.

ويعتمد إتحاد المغرب العربي على العمل تدريجيا لتحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال، وعلى إنشاء المشروعات المشتركة، ومن وجهة نظر إقتصادية يتضح أن معاهدة مراكش تهدف حقا إلى بلوغ مرحلة السوق المشتركة الهيمأة لشروط وظروف المرحلة الأسس مرحلة الإتحاد الإقتصادي، بمعنى أن بلوغ ونجاح المرحلة الأولى يؤدي بالضرورة للدفع والإنتقال إلى المرحلة الأعلى حسب الدرجات الإقتصادية التي حددها العالم الإقتصادي بيلابالاسا ، وبهذا يحدث

التسييس التدريجي من خلال الانتقال من المسائل التقنية الفنية كمراحل أولى إلى المسائل السياسية كمرحلة نهائية للعملية أو المسار التكاملي ، وهذا ما يتطابق مع الطرح الوظيفي الجديد عند أرنست هاس، فبواسطة عامل الإنتشار يتم هذا الإنتقال التصاعدي والتطور.

يمزج الإتحاد المغربي من خلال أهدافه بين آليات التكامل و الإندماج عبر السوق والتكامل عبر الإنتاج، وكلاهما مرتبط ببعض فلا جدوى من توسيع السوق إذا لم يتم تطوير كم ونوع الوحدات الإنتاجية ، وهذا توجه إقتصادي ومنطقي ومثمر حيث تم المزاجعة بين المدخل التجاري والمدخل الإنتاجي ، وذلك من أجل إقامة صبغة للتخصص الإنتاجي لدول الإتحاد.

ويمكن قراءة هذا التوجه في التكامل من خلال آليتي السوق والإنتاج من زاوية أن دول المنطقة تختلف من حيث تركيبة إقتصادياتها، فالجزائر وليبيا تتشابهان إلى حد بعيد في التخصص في مجال الطاقة والنفط ، أما موريتانيا فتتوفر على ثروة معدنية وحيوانية هامة، وتجه تونس والمغرب في الصناعات الزراعية ( الأسمدة)، وكذلك الإنتاج الفلاحي الموجه للإستهلاك الصناعي ( الفواكه، الزيتون، الزيوت) فهما تتخصصان أكثر في هذا المنتج، ولأجل ذلك فقد تم الأخذ بعين الإعتبار المصالح المختلفة للدول المغربية من خلال محاولة تحقيق إكتفاءها الذاتي بإعتماده على إمكانياتها الجهوية، وتجنب الإغراق السلعي القادم من السوق الأوروبية ، والتي تشترك معها في بعض المنتجات.

إذن التكامل المغربي دائما ومن خلال أهدافه يقوم على وجود مصالح مختلفة، ولكن غير متناقضة لأطراف التكامل خاصة إذا تعلق الأمر بالإستقرار الإقتصادي لدوله، فالإختلاف كما يقول أرنست هاس هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول والتكامل بدل التنافس على المستوى الخارجي.

ولبلورة وتطوير العلاقات الإقتصادية بين دول الإتحاد تم التوصل إلى عقد إتفاقيات تدرج في هذا الإطار والتي نذكر منها:

• إتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول الإتحاد وقعت بالجزائر في 1990-07-23

وهدفها:

- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة من الضرائب والجمارك والرسوم.

- وضع لجنة للأمن الغذائي مهمتها تطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب.<sup>18</sup>

وهذا ما يدل على محاولة دول إتحاد المغرب العربي لحماية أسواقها الداخلية و بالإعتماد على الذات.

و ما يلاحظ كذلك على هذه الأهداف في جانبها الإقتصادي هو التخلي عن الفكرة التي سادت في التجربة التكاملية الأولى " تجربة اللجنة الإستثمارية" سنة 1964 و الممثلة في الإختبار بين المقاربات



القطاعية أو الشاملة في سياسات التعاون والتقارب والتنسيق الإقتصادي، فالإتحاد المغربي من خلال أهدافه الإقتصادية الموضحة في المعاهدة المنشئة لا يرى مانعا من اللجوء إلى الأسلوب القطاعي ، ولا يرى فيه عائقا للعمل الإتحادي الشامل، بل يمكن أن يشكل أداة فعالة في توفير الشروط المناسبة لتحقيق تعاون إقتصادي شامل.

يبدو أن التحول في منهجية التعامل مع إشكالية التكامل الإقتصادي في الدول المغربية يعود إلى التجربة السابقة - تجربة اللجنة الإستثمارية- في هذا المجال، والتي أثبتت عدم صحة الإعتقاد بتضارب أو تناقض، بالإضافة إلى العدد الكبير للإتفاقيات الثنائية والمشاريع المشتركة التي قطع البعض منها أشواطا بعيدة، وأصبح حقيقة ملموسة في الواقع الإقتصادي للدول المعنية، وذلك قبل تاريخ عقد هذه المعاهدة ، أي أن هذه المشاريع والإتفاقيات أصبح من الصعب تجاوزها أو تجاهلها ، حيث بلغ عدد الأهم من خلال الفترة 1983- 1988 حوالي 49 معاهدة شملت مجالات وميادين مختلفة تجارة وصناعة ، بنوك، صحة، نقل، مجالات عسكرية، سياسية ودبلوماسية...الخ.

وناقلة القول أن الشيء المميز لهذه التجربة خاصة في شقها الإقتصادي هو طابع الحذر والتعميم والتدرج في بناء هذا المجتمع السياسي الإقتصادي المغربي.

لكن ما يعاب على هذه المعاهدة أنها لم تحدد القطاع الحيوي للدول المغربية، والذي يفترض أن يكون القاطرة التي تحرك التكامل من مستوياته الدنيا إلى المستويات العليا ، مثلما هو الحال بالنسبة للتجربة الأوروبية، التي كان قطاع الحديد والصلب يمثل القطاع الحيوي لدول المجموعة عند إنشائها، وإنما إكتفت التجربة المغربية بالإشارة إلى قطاعات إقتصادية، صناعية، تجارية، زراعية، تقنية، فنية، إنسانية بصفة عامة . ولم تضع أي بند يوضح هذه المسألة.

ودائما حسب الطرح الوظيفي الجديد لأرنست هاس يشترط لإنطلاق تجربة التكامل البدء بإستهداف أهداف بسيطة ومتواضعة لاثير أي حساسية بين دول التكامل مثلا قطاع الحديد والصلب في التجربة الأوروبية، فالبرغم من بساطة هذا القطاع إلا أنه كان قادرا على بناء بيئة جديدة وتوجيه للعلاقات ونماذج التفاعلات بين الدول والنخب إلى مناهي أخرى (أعطى لألمانيا فرصة إعادة الثقة ، ولفرنسا فرصة مراقبة النهضة الإقتصادية الألمانية) وفي نفس الوقت بدأ الناشطون في هذه القطاعات الإقتصادية الحيوية يعملون على توسيع أسواقهم، وبدأت نقابات ونخب هذه القطاعات تعمل على إيجاد خطاب موحد ، وهذا التحول في قيم النخب كان نتيجة تزايد الإدراك بأن مصالحها الإقتصادية تتحقق بأكثر فعالية في مجال إقتصادي جديد أكثر من المجال الوطني الأصلي ، وشيئا فشيئا تقتنع النخب بضرورة تحويل ولاءاتهم إلى الشكل الجديد من المؤسسات المركزية التكاملية الإقليمية، ويحدث ما يسميه أرنست هاس بالتسييس التدريجي، والذي هو نتيجة فؤائد وإيرادات التكامل.

وتجدر الإشارة إلى أن السمة البارزة لمسار التكامل المغربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة والتي تصل إلى حد الركود في بعض القطاعات، وذلك ناتج عن عدم تطبيق أغلب إتفاقيات التكامل، لذلك جاء مردود هذا المسار إنعكاساً أميناً لهذا الواقع المضطرب ، أما عن القليل الذي تم إنجازه سيتم التطرق إليه فيمايلي:

على صعيد المناجم و المحروقات لم هذا القطاع إلى سنة 1995 أي إنجاز في التكامل المغربي ، ولم يكن هناك سوى إتفاقيات ثنائية الأطراف مثل:

- إتفاق الجزائر تونس لإستغلال حقول بورمة ، وذلك بخصوص إستغلال الغاز الجزائري عبر تونس.

- أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي عبر تونس بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا.  
- إتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس 22-05-1988 لإمداد ليبيا بـ 3,6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب إحتياجاتها.  
- نتج إتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا خلق ثلاث شركات مختلطة في مجال المحروقات ، وهي الشركة الجزائرية الليبية لإستغلال وإنتاج البترول ، الشركة الجزائرية الليبية الجيوفيزياء ، وشركات الصناعات البتروكيماوية.

والملاحظ للمعطيات السالفة الذكر أن جل محاولات التكامل في قطاع الطاقة والمناجم كانت في شكل إتفاقيات ثنائية، ومع ذلك أدت إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989 بإنشاء لجنة مغربية للصناعة البترولية بهدف خلق إنسجام في السياسة العامة للإتحاد في هذا القطاع.<sup>19</sup>

وفي مجال المبادلات التجارية بين دول الإتحاد نجدها محتشمة جدا لا تتجاوز حدود 3% إلى 7% في حين نجد مبادلاتها مع دول الإتحاد الأوربي تصل إلى 80% ، وإذا ما قارناها بالمبادلات البينية بين دول الإتحاد الاوربي والتي تصل إلى 50% من حجم تجارتها الخارجية نلمس مدى ضآلة حجم التبادل التجاري البيني في الإتحاد المغربي وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلى UMA	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى UMA
تونس	98	278	45.8	0.2	422.1	4182	10.09%	
الجزائر	89	36	32	18	175	10909	1.60%	
ليبيا	47	15	36		98	9740	1%	
المغرب	67.6	53.9	126	2.5	250.1	5749	4.35%	
موريتانيا	0.02		0.36		0.38	507	0.07%	
الصادرات إلى UMA	203.7	166.92	114.26	20.7	945.58	31087	3.04%	
الواردات الإجمالية	679.2	8283.1	5218.7	8440.5	581			
الواردات من UMA	3%	2%	8.4%	1.3%	3.5%		3%	

المصدر: رايح خوني، رقية حساني، إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل

الإقتصادي. في: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن.]، ص 419.

نلاحظ من خلال قراءة للأرقام التي في الجدول أن المبادلات التجارية بين دول إتحاد المغرب العربي متواضعة لا تتجاوز 3% من التجارة الخارجية للدول المغاربية، كما أن الجزء الكبير من التجارة يتضمن المواد الغذائية، المنتجات الحيوانية، زيت الزيتون، الحبوب الجافة، والخضر،

والمواد الأولية ( المنتجات النفطية والفوسفات) وبعض المواد الصناعية ( نسيج، أجهزة وآلات ميكانيكية، وأسمدة فوسفاتية، الأجهزة الإلكترونية، وبعض أدوات التجهيز).

إن ضعف مستوى التبادلات التجارية بين الدول المغاربية وهيكلتها قليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة ونوعيتها في مجال التكامل الجهوي ، وتبين قلة الإنسجام الجهوي منذ المراحل الأولى من تأسيس الإتحاد المغاربي.

#### خاتمة:

على الرغم من أن مشروع التكامل المغاربي يعد أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية، والواقعة شمال قارة إفريقيا، والتي تضم كل من ليبيا تونس الجزائر المغرب، وموريتانيا، حيث تبلور هذا التوجه خلال الفترة الإستعمارية من خلال دعوة الحركات الوطنية المغاربية إلى ضرورة توحيد النضال في جبهة واحدة، وقد تجسد البعد الوحدوي المغاربي في مؤتمر طنجة 1958 ، والمنعقد من طرف الأحزاب الثلاث: الحزب الدستوري في تونس، حزب الإستقلال في المغرب، حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وقد تجسدت الدعوة فعليا مع تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة سنة 1964 في محاولة من الدول المغاربية في خلق تكامل واندماج إقتصادي إقليمي، ولكن التجربة ولأسباب عديدة فشلت ، لتدخل المنطقة في سياسة الأحلاف والمحاور والإتفاقيات الثنائية ، وإستمر الوضع إلى نهاية الثمانينات وبوادر نهاية الحرب الباردة وإجتماع عدة ظروف داخلية وخارجية ، دفعت بالدول المغاربية إلى ضرورة التفكير في إنشاء تكامل مغاربي وبعث إتحاد المغرب العربي عام 1989.

وقد وضع إتحاد المغرب العربي من خلال معاهدة التأسيس مقاربة إقتصادية ، والتي تصور من خلالها إنشاء الفضاء الإقتصادي المغاربي التكاملي، ولكن إنجازات التجربة التكاملية لم تكن في مستوى التصور ، والمقاربة الإقتصادية المتبناة، ولا حتى في مستوى طموح الشعوب التي علقت آمالا على مثل هذه التجارب الوحدوية للرقى و الإنتقال بالمنطقة إلى التطور والتقدم للحاق بركب الأمم المتطورة ، ولمواجهة التحديات الخارجية والتي في أغلبها تحديات شراكة تتم في ظل علاقات وقواعد إقتصادية غير عادلة ، والتي ماهي إلا آليات هيمنة للأقوياء على الضعفاء في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية على حد تعبير صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد " جوزيف ستيغليتز" . J.E.STGLTTIZ.

#### الهوامش:

1 عماد محمد الليثي ، التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات الإقتصاد الدولي المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص136.

عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 2.287

- 3 محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاريتها وتوقعاتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [د.س.ن]، ص62.
- 4 ابراج خوني، رقية حساني، إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الإقتصادي. في: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوربية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، صص 9، 10.
- 5 رشيد بوكماني، أحمد وببش، مقومات ومعيقات التكامل الإقتصادي المغربي. في التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، ص214.
- 6 ز. ينب حسين عوض، الإقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية، 1986، ص310.
- 7 صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص422.
- 8 محمد الحمصي، خطط التنمية العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص94.
- 9 محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص260.
- 10 حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي ، 1998، ص9.
- 11 صالح عمر فلاح، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الأنية والآفاق المستقبلية. في التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، ص59.
- 12 عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والتكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص252.
- 13 رشيد بوكماني، أحمد وببش، مرجع سابق، ص ص 219، 220.
- 14 معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي-مراكش 17 فبراير 1989.
- 15 جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية. عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 94، 95.
- 16 Fathalla Qualallou, Après Barcelone le Maghreb Est nécessaire. France : l'hrmattan ;1996 ;p144.
- 17 Le monde. 'l' édification du Maghreb arab : l'integration économique, un marché maghrebin'' 16 /03 /1989 ;p01.
- 18 نور الدين حامد، بشير بن عيشي، ميررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة. في محمد عاشور محرر: التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص158.
- 19 محسن التومي، تصور جغرافي لوحدية المغرب العربي. في وحدة المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص360.